عمل (لن) الناصبة في العربية

م.م. ليث عبد إبراهيم الجميلي

مديرية تربية الأنبار

Layth abd1995@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١١/٦

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٢/١٧

الخلاصه:

يهدف هذا البحث إلى بيان عمل الأداة (لن) في اللغة العربية ، فهي من الأدوات التي تختص بالدخول على الفعل المضارع فتنصبه، والنصب فيها يكون اما بالفتحة الظاهر أو يكون النصب فيها بحذف النون إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة، وأيضا يكون النصب فيها ب أن مضمرة بعد لام التعليل هذه الأداة مختصة بالنصب باختلاف العلامة الإعرابية، وقد حصل خلاف بين النحاة حول عمل هذه الأداة وسبب تخصصها في النصب دون غيره وسبب اختصاصها بالأفعال دون الأسماء والحروف.

وهدفت في بحث هذا إلى بيان أصل (لن) في العربية وبيان حالها عند تقديم معمولها عليها ، هل (لن) تفيد الدعاء أو لا؟ وذكرت آراء العلماء في هذا بالتفصيل.

الكلمات المفتاحية عمل (لن) ، لن دعائية ، لن للتأبيد ، توكيد لن .

The Role of the Particle 'Lan' as a Subjunctive Marker in Arabic

m.m . Laith Abd Ibrahim Al-Jumaili"

Anbar Directorate of Education

Layth abd1995@gmail.com

Date received: 6/11/2024
Acceptance date: 17/12/2024

Abstract

This research aims to explain the function of the particle lan in the Arabic language, a particle specifically used to precede present-tense verbs, causing them to take the accusative case. This accusative marking may appear either as a visible fathah (a diacritical mark indicating an accusative ending) or, in the case of the "five verbs," by the omission of the final nun. Additionally, lan sometimes induces an accusative case with an implied an following the particle lam al-taʿlil (the lam of causation). This particle is unique in its ability to impose accusative case markings, although grammarians have differed in their views on how it functions, why it specifically causes accusative case and why it is applied exclusively to verbs rather than nouns or particles.

In this study, I aim to elucidate the origin of lan in Arabic and to discuss its behavior when its complements precede it. Additionally, I examine whether lan can express supplication, citing various scholarly opinions on this in detail

Keywords: : Function of lan, supplicative lan, perpetual lan, emphatic lan

المقدمة:

الحمد لله، الذي جعل من آياته اختلاف الألسنة والألوان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح خلق الله، وأفضلهم، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد ذكر العلماء عللا لبعض الأحكام في علم النحو، ومن هذه الأحكام " عمل (لن) الناصبة في العربية "

فبينوا سبب عمل (لن)، وبينوا سبب إعمالها في النصب دون غيره ، وجرت بين العلماء خلافات في عملها في الفعل دون الأسماء والحروف.

فهي من الأدوات التي تختص بالدخول على الفعل المضارع فتنصبه، والنصب فيها يكون اما بالفتحة الظاهرة أو يكون النصب فيها بحذف النون إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة، وأيضا يكون النصب فيها بـ أنْ مضمرة بعد لام التعليل هذه الأداة مختصة بالنصب باختلاف العلامة الإعرابية، ونتيجة هذا اقتضت خطة بحثي إلى تقسيمه على فصلين:

أما الفصل الأول، فقد جعلته على ثلاثة مطالب: تحدثت في المطلب الأول عن سبب عمل (لن)، وفي المطلب الثاني تكلمت عن نوع العمل، أما المطلب الثالث فقد تحدثت فيه عن تقديم معمول معمولها عليها وفصلها عن معموليها.

وجعلت الفصل الثاني متكون من أربعة مطالب: تحدثت في المطلب الأول عن أصل (لن)، والمطلب الثاني جعلته عن دعائية (لن)، وفي المطلب الثالث تكلمت عن توكيد (لن)، أما المطلب الرابع فقد جعلته عن تأبيد (لن).

وختمت بحثي بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي هذا الذي اعتمدت في كتابته على مصادر كثيرة ومتنوعة وقد ثبتها في ثبت المصادر والمراجع.

وفي نهاية العمل أسأل الله أن يكون عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينتفع به طلبة العلم، وأن يعفى منه الزلل والخطأ والتقصير، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفصل الأول:

وفيه ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول

سبب العمل

قد ذكر العلماء عللا لبعض الأحكام في علم النحو، وما يهم هنا هو معرفة أمرين:

الأول : سبب عمل (لن):

الثاني : سبب إعمالها خصوص النصب دون غيره.

وقد صرح العكبري سبب العمل فقال : ((وأما لن فتعمل لاختصاصها)).[١] وإنما ذكر السبب الذي جعل (لن) عاملة لما اشتهر عند جميع النحاة أن الحرف إن اختص بقسم معين من أقسام الكلام عمل ، وإن اشترك فدخل على قسمين لم يعمل . فالأول: نحو: حروف الجر، والجزم. والثاني: نحو: هل، والهمزة[٢].

وكل ما خرج عن هذا الأصل لابد من بيان سببه لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن عليه وما خالف الأصل لا بد فيه من علة دعته للعدول عن ذلك الأصل فهنا (لن) جاءت على الأصل فعملت؛ وذلك لأنها مختصة فلا تدخل الا على الافعال. لكنها خرجت عن الأصل حين عملت النصب لأن المشهور عندهم أن المختص بقسم من أقسام الكلام يعمل بما يختص به مدخوله فالجر مختص بالأسماء ، والجزم مختص بالأفعال ، فالأصل في العامل المختص أن يعمل الجر في الأسماء والجزم في الافعال[٣].

وهنا (لن) لم تعمل الجزم فلا بد من سبب للعدول عن الاصل

وهذا السبب مختلف فيه فعند العكبري هو شبه (لن) بـ (أن) المصدرية فقد قال : ((وتنصب لشبهها بـ (أن) من وجهين: أحدهما أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه أن . والثاني انها نقيضتها فتلك تثبته وهذه تنفي ما تثبته تلك))[٤]

أي أن (لن) إنما عملت لشبهها بـ (أن) فحملت عليها من أحد الوجهين:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٤٧.

(٣) ينظر: همع الهوامش شرح جمع الجوامع: ٤٦/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢/٢.

1 ـ حمل النظير على النظير فهي تشبيها بأنها تصير الفعل بعدها مستقبلا.

٢ـ أو حمل النقيض على النقيض فهي نقيضها؛ لأنها تثبت حكم ما بعدها و(لن) تنفيه.

وعند الأشموني شبهها بـ (لا) النافية للجنس فقد قال ((انما عملت (لن) النصب دون الجزم حملاً على (لا) النافية للجنس لأنها بمعناها))[٥]. ولا يقال أن نفي (لا) النافية للجنس تختلف عن نفي (لن) وذلك لأنها تشبهها معنى ولو بالنفي مطلقاً .

قال الصبان عند قول الاشموني لأنها بمعناها : ((أي ملابسة لمعناها أي لجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن (لا) لنفي الجنس و (لن) لمطلق النفي))[٦] . ولعله ليس هناك تعارض حقيقي بين اقوال العكبري وقول الصبان لأن هذه العلل ليست حقيقية وان اختلفت لا يحكم بأن هناك تعارض.

قال التفتازاني : ((وهذه مناسبة ذكروها والا للواضع غير))[٧]. أي أن هذه العلل ذكرت بعد الوضع المناسبة استحسنها بعض النحاة لا أن الواضع نظر الى العلة فاقتضت هي هذا الحكم والله أعلم

المطلب الثاني:

نوع العمل

لم يختلف النحاة في أن (لن) تعمل النصب بل ذكر ابن هشام أنها تلازمه فقال : ((وبدأ بالكلام على (لن) لأنها ملازمة النصب))[٨] لكن كلام ابن هشام هذا مشكلة لأنها لا تلازم النصب كما صرح به هو نفسه في المغني وكثير من النحاة وغيره.

فمعنى كلامه هنا أنها تلازم النصب أي في المشهور من كلام العرب[٩] ويمكن أن يكون معنى كلامه انها تلازم النصب ، أي بلا شرط بخلاف بقية أخواتها فلا تنصب إلا بشروط .

وإنما قلنا بأنها تخرج عن النصب لأن عمل (لن) الجزم وارد في كلامهم قال المرادي : ((ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ (لن) تشبيها لها بـ (لم)

قال الشاعر : فلن يحل للعينين بعدك منظر))[١٠]

---

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٦٥/١.
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦/٢.
(٧) شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني: ٤٦.
(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٨.
(٩) ينظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى: ١٤١.
(١٠) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٧/١.

وهذا الشاهد ليس نصبا في عمل (لن) الجزم .

قال الأشموني : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

فقول الأشموني أنفا (زعم بعضهم) مُشعر بعدم ارتضائه هذا القول وذلك لأنه لا يتعين كون (لن) هنا جازمة فقد ذكر ابن هشام هذا البيت فقال : ((محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة))[١١] وهذا يقتضي أن (لن) عملت النصب في يحل لكن الألف حذفت لغرض آخر وهو ضرورة الشعر.

فعلى هذا لا يصلح أن يكون هذا البيت وحده شاهداً لعمل الجزم وذلك لتطرق الاحتمال اليه حتى أن المرادي حين ذكره قال : ((قيل: وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ الهمزة التي قبلها لأنها تدل عليها))[١٢] وقول المرادي (وأظهر من هذا) أي وأظهر من عملها الجزم كما يفهم من سياق كلامه .

فهذا البيت يتطرق اليه الاحتمال ، والذي لا يتطرق اليه الاحتمال هو ما ذكره السيوطي حيث قال : ((وحكى اللحياني الجزم بـ (لن) لغة وأنشد عليه:

لن يَجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة))[١٣]

وهذا البيت صريح في عمل (لن) الجزم ولا يحتمل غير هذا .

بقي أن الالوسي قد ذكر أنها تهمل فقال : ((قد ورد إهمالها حملا على لا))[١٤] ولم أقف على من ذكر إهمال (لن) غيره ولعل هذا من النادر القليل الذي وقف عليه دون المشهور عن غيره لكنه (رحمه الله) لم يذكر كلامه هذا ولا نقلا عن أحد من العلماء وقد يكون هذا وهما والله أعلم.

(١١) مغني اللبيب: ٣٧٥/١.
(١٢) الجنى الداني: ٢٧٧/١.
(١٣) همع الهوامع: ٣٦٨/٢.
(١٤) حاشية الالوسي: ١٤١.

المطلب الثالث:

تقديم معمول معمولها عليها وفصلها عن معمولها

قد وجدت أن كلام السيوطي في هذا الباب جامعا لأقوال النحاة ، ولم أجد لغيره كلاما خارجا عنه ، بل أن كلامهم في هذا البيت قليل جدا ولذا سأكتفي بما ذكره فقد قال: ((وتقدم معمول معمول (لن) عليها جائز خلاف معمول معمول (أن) اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا إن (لن أضرب) نفي لـ (سأضرب) فكما جاز زيداً سأضرب جاز زيدا لن أضرب ومنعه الاخفش الصغير وابو الحسن علي بن سليمان البغدادي لأن النفي له صدر الكلام فلا معمول معموله عليه كسائر حروف النفي))[١٥].

ويتضح هذا بالمثال فيجوز أن نقول زيداً لن أضرب وإنما جاز ذلك لأمرين:

١- إنها تختلف عن (أن) بأنها ليست حرفاً مصدرياً مثلها فلذا جاز تقديم معمول معمولها عليها دون (أن)

2-أن (سأضرب) نفي لقولهم : لن أضرب فإذا جاز أن يقال: زيدا سأضرب جاز أن يقال : زيداً لن أضرب.

وقد منع الأخفش هذا محتجاً بأن النفي له الصدارة في الكلام فلا يتقدم عليه شيء كسائر أدوات النفي . ولعل الباحث اذا نظر الى هذا من حيث القياس وجد إن لكل وجهة لكن يبدو أن الأمر موقوف على السماع .

واختلفوا في جواز الفصل بين (لن) ومعمولها وقال السيوطي : ((لا يجوز الفصل بين (لن) وبين الفعل في الاختيار لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب (تضرب) لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ (لا) كما لا يقال لن لا تضرب زيداً هذا مذهب البصريين وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومفعول الفعل نحو لن والله اكرم زيداً ولن زيدا أكرم ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بـ (أظن) نحو لن أظن أزورك بالنصب وجوز الالغاء والجزم جواباً))[١٦]

فعند الجمهور لا يجوز أن يفصل بين (لن) ومعمولها في الاختيار أي في غير ضرورة شعرية قياسا على عدم جواز الفصل بين السين ومدخولها في قولنا سيفعل بل لا يجوز أن يعطف على مدخول (لن) إذا فصل بين العاطف ومدخوله فلا يقال (لن تفعل ولا تضرب) لأن الواو بمنزلة العامل هو (لن) ولا يجوز الفصل بين (لن) ومدخولها وهذا مذهب الجمهور وهشام[١٧] .

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم نحو (لن والله أضرب زيدا) وبمعمول معمولها نحو (لن زيداً أضرب) ووافقه الفراء في الأول دون الثاني وزاد الفراء الفصل بأظن نحو: لن أظن أزورك، وبالشرط فتنصب، أو تجزم جوابًا للشرط نحو: لن إن تزرني أزورك وأزرك،

---

(١٥) همع الهوامع: ٣٦٧/٢.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ١١٠/١.

فتلغى لن. ومن هذا بأن يقول : وجدت الحروف متى ركبت خرجت عما كانت عليه ، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام ، ولا يجوز ان يعمل ما بعدها في ما قبلها ، ولو قلت : زيداً هل ضربت ، لم يجز ، فإذا زيدا على (هل) (لا) ودخلها معنى التحضيض ، جاز ان يقدم ما بعدها عليها ، قولك : (زيداً هلا ضربت)[١٨]. ولعل هذا القول في غير محله لأن (لن) مختلفة عن (هلا) قال الانباري : (انما تغير حكم هلا لأن هلا ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها ، وأما (لن) فمعنى النفي باق فيها ، فينبغي ان لا يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما)[١٩]

ويرد قول الخليل ايضا ما ذكره الصبان فقد قال : (لأن دعوى التركيب انما تصبح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كـ (لولا) والظاهر هنا جزء كل منهما)[٢٠] .

ويرد قول الخليل دليل آخر قال المرادي : ((يلزم منه أن تكون أن وما بعدها في تقدير المفرد . فلا يكون قولك : لن يقوم زيد، كلاما فإن قيل : هي يكون في موضع رفع مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره لازم الحذف ، كما نقل عن المبرد ! فالجواب ان هذا القول فيه ضعف))[٢١]

وإنما كان هذا القول ضعيفا لأسباب ، وهي:

١ـ إن تأويل المبرد أن معنى لن أفعل أي لا فعلي واقع لم يسمع من العرب .
٢ـ ان الخبر ان كان لازم الحذف لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لأكرمتك[٢٢].

الفصل الثاني:

وفيه أربعة مطالب، هي:

المطلب الأول

أصل (لن)

وإنما ذكرت هذا المطلب في باب العمل ، لأنا إن قلنا بقول الخليل فالعامل (أن) المصدرية وإن قلنا بقول الفراء فالعامل (لا) وإن قلنا بقول الجمهور فالعامل (لن) .

---

(١٨) علل النحو: ١٩٢/١.
(١٩) الجنى الداني: ١٧٥/١.
(٢٠) ينظر: حاشية الصبان: ٤٠٨/٣.
(٢١) الجنى الداني: ٢٧١/١.
(٢٢) المصدر نفسه.

أما وجه ما ذكره الخليل فقد ذكره العكبري فقال : ((وقال الخليل هي مركبة من (لا ـ وإن) ، إلا إن الهمزة حذفت تخفيفا ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها))[٢٣] . ووافقه على هذا الكسائي ، قال المرادي : ((وذهب الخليل والكسائي على أنها مركبة وأصلها (لا أن))[٢٤] .

والذي سهل لهما هذا القول ما ذكره السيوطي إذ قال : ((والذي حملهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا) (أن) ووجود معنى (لا) و (أن) فيها وهو معنى النفي والتخليص للاستقبال))[٢٥] ولم يرتض سيبويه هذا بل رده ، وقال: ابن السراج : فالزمه سيبويه ان يكون يقدم ما في صلة "أن" في قوله : (زيدا لن أضرب) ، وليس يمتنع احد من نصب هذا وتقويمه)[٢٦] يعني أن (أن) المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها ولو كان أصل (لن) (لا أن) لجرى عليه الحكم نفسه لكنا وجدنا معمول معمولها يتقدم عليها وخالف في هذا الاخفش الصغير كما مرّ ، فحجة سيبويه قوية في رد دعوى الخليل لكن مذهب الخليل نصره ابن الوراق فقال : (وللخليل أن يفصل (أظن أزورك) وكذلك اجاز الفصل في الشرط نحو: (لن إن تزرني أزورك) فجملة إن تزرني فصلت بين (لن) ومعمولها على أنه أجاز الجزم في الجواب فيقال: (لن ان تزرني أزرك) .

وعدم التفريق بين لن ومدخولها هو ما نصره ابو حيان وعزاه الى أصحاب الفراء قال السيوطي : ((قال ابو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين (لن) والفعل واختياراً وهو الصحيح لأن (لن) وأخواتها من الحرف الناصبة للأفعال بمنزلة (إن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء فكما لا يجوز الفصل بين (إن) واسمها لا يجوز الفصل بين (لن) وأخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والأفعال اقبح منه بين عوامل الاسماء ، والاسماء لأن عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء))[٢٧] حجة ابي حيان إن (لن) في الافعال مثل (لن) في الاسماء فكما لا يفصل بين (ان) ومدخولها لا يفصل بين (لن) ومدخولها بل الفصل في الافعال اقبح لأن عوامل الافعال ضعيفة بالنسبة الى عوامل الاسماء بقي ان يقال ان كون عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء مما يحتاج فيه الى نظر واستدلال . ولعل مثل هذه المسائل موقوفة على السماع والله أعلم.

---

(٢٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣/٢.

(٢٤) الجنى الداني: ٢٧١/١.

(٢٥) همع الهوامع: ٣٦٥/٢.

(٢٦) الأصول في النحو: ١٤٧/٢.

(٢٧) همع الهوامع: ٣٦٧/٢.

المطلب الثاني:

(لن) دعائية

هذا من المواطن التي طال فيها النزاع في (لن) فذهب قوم الى إنها تقع للدعاء منهم السراج قال المرادي : (ذهب جماعة ابرزهم ابن السراج في أنه يجوز ان يكون الفعل بعدها الذي بعدها للدعاء)[٢٨] . ومنهم ابن عصفور وهو المختار عند السيوطي حيث قال : (وهذا القول رجحه ابن عصفور وهو المختار عندي)[٢٩] . واضطربت كلمة ابن هشام في هذا فقال في شرح القطر : (لا تقع لن للدعاء خلافا لابن السراج)[٣٠]. وقال في المغني : (وتأتي للدعاء كما أنت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور)[٣١] .

واحتج المجيزون لوقوعها دعاء بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالد خلود الجبال

وجه الدلالة أن (لا) تقع للدعاء بالاتفاق وذكر ابن هشام الدعاء بها محتجا بقول ذي الرمة :

أَلَا يا اِسلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلَى وَلا زالَ مُنهَلا بِجَرعائِكِ القَطرُ [٣٢].

وقوله : (ولا زلت لكم خالد خلود الجبال) دعاء ، فلو كانت (لن) في قوله: لن تزالوا ليست دعاء للزم عطف الانشاء على الاخبار ، وهذا دليل قوي ظاهر في إفادتها الدعاء خلاف المرادي حيث قال : (والصحيح انه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا (لا) خاصة [٣٣]

([٢٨]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٢٩/٣.

([٢٩]) همع الهوامع: ٣٦٧/٢.

([٣٠]) شرح قطر الندى: ٧٣.

([٣١]) مغني اللبيب: ٣٧٤/١.

([٣٢]) ديوان ذي الرمة: ٥٥٩/١ و قطر الندى: ١٣٥.

([٣٣]) توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٢٩/٣.

ولا تقتضي تأكيده أي النفي خلاف للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل أغرب بعضهم في رد هذا القول قال المرادي : (ما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم والمنفي بـ (لن) ، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم ، والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابا له ، ونفي الفعل اذا اقسم عليه أكد)[٣٤] .

أقول كلام ابن عصفور هذا يصعب أن يكون دليلاً في الرد على دعوى الزمخشري من أوجه ثلاثة:

١ـ إنه لم يثبت أي ادعاء التوكيد في (لا) عن أحد العلماء فضلا عن أن يكن أكد من (لن).

٢ـ إنه لا يلزم وقوع (لا) في جواب القسم إفادتها للتوكيد دون (لن) لأن التوكيد مفهوم من أمر خارج عن معنى (لن) أو (لا) ألا وهو القسم .

٣ـ إن دعوى كون (لن) لا تقع جواباً للقسم يقع الدليل على ضدها وإن ادعاه المبرد ايضا تشبيها لها بالسين المفيدة للاستقبال حيث قال : (ولا تتصل بالقسم كما لا يتصل به سيفعل)[٣٥]. بل قد تقع جوابا للقسم ولو على قلة ، قال ابن هشام : (وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب :

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا)[٣٦] .

ولا يظهر لي وجه وجيه يرد دعوى الزمخشري في إفادة التوكيد ولا يظهر من قول الزمخشري دليل صريح في افادة التوكيد لكنه قال به ولو بدليل ظني ولا يقوي دليلهم على رده فيبدو أن قول الزمخشري أقوى وافقه على هذا كثير من العلماء بخلاف التأبيد والله أعلم.

المطلب الثالث:

توكيد (لن)

هذا موطن خلاف بين النحاة وهو هل تقتضي (لن) التوكيد فذهب الزمخشري الى أنها تفيد التوكيد إذ قال : ((ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم مكاني))[٣٧]

قال الله تعالى: { لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ } سورة الكهف – الآية ٦٠

---

(٣٤) الجنى الداني: ١/٢٧٠.
(٣٥) المقتضب: ٢/٦.
(٣٦) مغني اللبيب: ٢/٣٥٧.
(٣٧) شرح المفصل: ١/٤٧.

وقال تعالى: { فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَبِيَ }. سورة يوسف – الآية ٨٠

أقول لا يظهر من قول الزمخشري دليل واضح على إفادتها التوكيد ، اللهم الا يقال ان سورة الكهف تكلمت عن سفر موسى والسفر فيه مشقة وقد تثنيه عن التوكيد على بلوغ مرامه فلا فلم يتقدم هنا موثقا على اللقاء فغاية ما هنا انه لا يبرح الى ان يبلغ مجمع البحرين فلا توكيد فيها بخلاف الآية في سورة يوسف ، فإن اياهم قد اخذ منهم موثقاً بأن يرجعوا بأخيهم ، فلما سجن يوسف أخاهم في دين الملك حسن التوكيد على عدم الرجوع الا بإذن ابيهم رعاية للتناسب بين توكيد أبيهم بالميثاق وتوكيد الابن بـ (لن)

وقد وافق كثير من العلماء الزمخشري في إفادة لن التوكيد قال الصبان ((وافقه على التأكيد كثيرون))[٣٨] . واختاره السيوطي إذ قال: (ووافقه على إفادة التوكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم إن منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد) [٣٩]

المطلب الرابع:

تأبيد (لن)

قبل الشروع في المقصود ، لا بد من معرفة من قال في التأبيد في (لن) وهل له من قائل أصلا ؟ وقد نسب هذا القول الى الزمخشري ، ولا يظهر على وجه اليقين نسبة هذا القول اليه بدعوى أنه ذلك في الأنموذج والتحقيق أنه لم يقل بالتأبيد فيها ، كما هو واضح في تفسيره ، وأما ما ورد في الأنموذج المطبوع أنها للتأكيد[٤٠] .

لكن القول بالتأبيد صارت له حجج تؤيده وحجج تعارضه فالذي يعارض إفادة (لن) للتأكيد أمور ثلاثة ذكرها الأزهري هي:

١ـ أن (لن) لو كانت تقتضي التأبيد لزم التناقض بذكر اليوم بعدها في نحو قوله تعالى: (فلن اكلم اليوم انسيا) مريم٢٦

2ـ أن (لن) لو كانت تقتضي التأبيد لم تجتمع مع حتى التي هي لانتهاء الغاية في نحو قوله تعالى: (فلن ابرح الارض حتى يأذن لي أبي) يوسف : ٨٠

٣ـ أن (لن) لو كانت للتأبيد للزم التكرار بذكر ابد بعدها في نحو قوله تعالى: { وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا } البقرة: ٩٥ [٤١] .

وهذه الادلة ليست قاطعة في نفي التأبيد عن (لن) اما الأول والثاني فقد ردهما العلامة الصبان حيث قال: (ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوه من مقيداته)[٤٢] والآية الأولى مقيدة بالظروف الذي هو اليوم ، والآية

([٣٨]) حاشية الصبان: ٤٠٧/٣.

([٣٩]) همع الهوامع: ٣٦٦/٢.

([٤٠]) ينظر: حاشية الصبان: ٤٠٤/٣.

([٤١]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٣٥٧/٢.

الثانية بالغاية أني حتى ، فعلى هذا لا يصلح الإتيان للاستدلال على رد قول المنسوب للزمخشري . والدليل الثالث كذلك ابطل كثير من العلماء وجه دلالته وردوه وذكر الالوسي رده بأن ابداً في قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) البقرة : ٩٥ تصريح بما علم ضمنا من معنى (لن) ، ف (لن) عندهم أعني القائلين بالتأبيد لا يقتصر عليه فقط بل تدل على معناي اخرى كالنفي والتأكيد فصرح في الآية بجزع معنى (لن) وهو التأبيد بناءً على استبعاد تمني الموت منهم على جهة التأبيد فهذا ليس بتكرار ولا لفظاً وهو ظاهر ولا بالمرادف وذلك من وجين:

١ـ إن الاسم لا يرادف الحرف

٢ـ إن التأبيد نفس معنى أبد لكنه جزء معنى (لن)[٤٣]

ثم حجة القائلين بتأبيد (لن) لا تنهض ايضا قال الصبان : ((وأما التأبيد في (لن) يخلقوا ذبابا فالأمر الخارجي لا من مقتضيات (لن))[٤٤] ولعله كذلك ايضاً في قوله تعالى: { وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُ } الحج: ٤٧، فأن خلقهم للذباب ممتنع وخلف الله سبحانه وتعالى مستحيل .

والذي يدلنا على ذلك انا لو جعلنا بدل (لن) (لا) لبقي المعنى على ما هو عليه من افادة التأبيد فدل ذلك على ان التأبيد لا تفيد (لن) بل هو مفهوم من أمر آخر بخلاف النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداء.[٤٥]

بقي ان يقال انه ليس معنى قولهم أنها لا تفيد التأبيد عدم احتمالها له قال الحازمي : ((والصواب أنها لا تفيد التأبيد ولكنها تحتمله))[٤٦]

وقد تبين ان كل من ادلة الفريقين لا تنهض بحجة لا يستطاع ردها لكن مذهب الجمهور أقوى وهو متضمن أن (لن) مثل (لا) قال الهروي : (وهو في النفي نضير لا)[٤٧] وقال الأزهري : (بل قولك : لن أقوم ، محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابداً ، أو انك لا تقوم)[٤٨] وانما قلنا ان مذهب الجمهور أقوى لوجهين :

---

(٤٢) حاشية الصبان: ٤٠٧/٣.
(٤٣) ينظر: حاشية الالوسي: ١٤٢.
(٤٤) حاشية الصبان: ٤٠٧/٣.
(٤٥) ينظر: حاشية الالوسي: ١٤٣.
(٤٦) فتح رب البرية: ١/ ٣٦٦.
(٤٧) اسفار الفصيح: ٣٥٣/١.
(٤٨) شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٧/٢.

١ـ ان المادة (لن) للتأبيد تحتاج الى دليل ينهض بها وإذا فقد هذا الدليل عدنا الى الاصل من عدم افادتها التأبيد ، قال الصبان : (ورد ادعاه التأبيد بأنه لا دليل عليه)[٤٩] .

٢ـ أن يستدل على عدم تأبيد (لن) بدليل خارجي في قوله تعالى: { لَنْ تَرَانِي }الاعراف : ١٤٣ ، فلو كانت لن تقتضي التأبيد لما ثبتت الرؤية في قوله تعالى: { إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ } القيامة ٢٣٠ فدل ذلك على عدم وجود معنى التأبيد في (لن) .

ولعل عدم اثبات الرؤية هو ما حمل الزمخشري على ذلك قال ابن مالك : (وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى)[٥٠] ولم يرتض ذلك العلامة الألوسي حيث قال : ((وفيه ان الاعتقاد لا دخل له في الاوضاع اللغوية))[٥١] .

فالخلاف كبير بين النحاة في (لن) في إفادتها للتأبيد وقد ذكرت أقوال النحاة وفصلت فيها وبيت أدلة من قال بتأيدها ومن قال أنها تفيد النفي وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني والألف يكون امتداد الصوت بها.

الخاتمة:

وفي ختام بحثي هذا وفقد توصلت إلى أمور عدة أهمها:

ـ إن عمل (لن) النصب لاختصاصها فيه والسبب الذي جعلها عاملة للنصب لما اشتهر عند النحاة أن الحرف إن اختص بقسم معين من أقسام الكلام عمل فيه وإن اشترك فدخل على قسمين لم يعمل.

ـ يجوز أن يفصل بينها وبين فعلها بفاصل ولا يؤثر على عملها وهذا الفاصل هو القسم كقولنا: (لن والله أضربَ) والذي جوز ذلك الكسائي.

ـ يمكن أن تفيد (لن) الدعاء وهو ما ذهب إليه السراج في إفادتها الدعاء كقول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالد خلود الجبال

وهذا دليل قوي على إفادة (لن) للدعاء.

---

(٤٩) حاشية الصبان: ٣/٣٥٧.
(٥٠) شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٣١.
(٥١) حاشية الالوسي: ١٤٢.

ـ ذهب قوم أن (لن) تفيد التوكيد وهو ما أكده الزمخشري ووافقه على ذلك كثيرون منهم ابن الخباز في دلالتها على التوكيد، قال الزمخشري: (ولن تفيد توكيد ما تعطيه (لا) من نفي زمن المستقبل) .

المصـادر والمراجع

أ. اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

ب. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط).

ت. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).

ث. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ– ١٩٩٢م).

ج: ديوان ذي الرُّمّة: غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـ) شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي [ت ٢٣١ هـ].

ح. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١ (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨ م).

خ. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، (د. ت).

د. حاشية الألوسي على شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو الثنا محمود شكري الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)

ذ. المقتضب: المبرد أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، (د. ط).

ر. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م).

ز. شرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.

س. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، ط٦، (١٩٨٥م).

ش. شرح المفصل في صنعة الإعراب المرسوم بالتخمير: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت ٦١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢،(١٤٢٠هـ).

ص. إسفار الفصيح: أبو سهل الهروي محمد بن علي بن محمد (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٠هـ).

ض. الأصول في النحو: ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ط).

ط. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).

ظ. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

ع. شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ).

غ. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، (١٣٨٣).

ف. علل النحو: ابن الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض / السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).